

دور الحكومة الألمانية في إدارة أزمة المهاجرين السوريين 2011-2017

The role of the German government in managing the crisis of Syrian immigrants 2011-2017



طالب الدكتوراه / سفيان جبران*

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

djebrane1990@gmail.com

الدكتور / عبد المؤمن مجدوب

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

abdel.medjdoub@yahoo.fr

تاريخ القبول للنشر: 2019/02/10

تاريخ الاستلام: 2018/11/17



ملخص:

لقد أدى الصراع السوري وما نتج عنه من تداعيات على كافة الأصعدة إلى هجرة ونزوح الآلاف من السكان، الأمر الذي خلق أزمة انعكست آثارها على الدول وجعلتهم أمام اختبار صعب، وتعتبر ألمانيا من بين الدول التي تأثرت بهذه الأزمة، خصوصا باتباعها سياسة الباب المفتوح أمام المهاجرين السوريين، ما أدى إلى تضاعف أعداد الوافدين إليها نظرا للإجراءات التسهيلية التي اتبعتها الحكومة الألمانية، وفي خضم ذلك ظهرت وتباينت المواقف داخل المجتمع الألماني بين المرحب والرافض لسياسة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.

تهدف هذه الورقة لتحليل وتفسير دور ألمانيا في إدارة أزمة المهاجرين السوريين من خلال الإجراءات والإصلاحات التي تبنتها الحكومة الألمانية والدوافع والخلفيات التي تقف وراء ذلك. لقد نجحت المقاربة الألمانية نوعا ما في إدارتها لأزمة المهاجرين السوريين من خلال تسهيل عملية الوصول لألمانيا، ولكن ذلك كان بدافع اقتصادي أكثر منه لاعتبارات إنسانية. الكلمات المفتاحية: المهاجرين؛ سوريا؛ الأزمة؛ ألمانيا.

Abstract:

The Syrian conflict and its results at every level have led to the immigration and the exodus of thousands of people. This has created a crisis that has reflected its effects on several countries and put them in front of a difficult test. Germany is considered one of the most countries that have been affected by this problem, notably due to its policies of 'the open door approach' in front of the Syrian

immigrants which led to doubling the number of arrivals. In this midst, various claims inside the German society have appeared between welcoming and rejecting the policies of the German chancellor Angela Merkel.

The purpose of this paper is to analyze and explain the role of Germany in the management of the Syrian immigrants' crisis by certain adopting procedures and reforms.

The German approach was sort of successful in managing the Syrian immigrants' crises by facilitating access to the country; however, this was driven by economic motivations rather than humanitarian considerations.

Keywords: immigrants; Syria; crisis; Germany.

* المؤلف المراسل: (عضو في مخابر إشكالية التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي في التجربة الجزائرية، جامعة ورقلة).

مقدمة:

أدت الحرب الأهلية السورية إلى دمار في المنطقة، ما نجم عنها مئات الآلاف من القتلى والملايين؛ إما نازحون داخلياً أو فروا بحثاً عن اللجوء في مكان آخر. وقد كانت الدول الأوروبية، وبالتحديد الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجهات مختارة للعديد من المهاجرين، في حين يمثل المهاجرون السوريون الأغلبية الساحقة، كما يتدفق اللاجئين أيضاً على الاتحاد الأوروبي من مناطق النزاع الأخرى في إفريقيا والشرق الأوسط، لقد نتج عن العدد الهائل للمهاجرين القادمين من مناطق النزاع عبء هائل وتوتر شديد في سياسات الاتحاد الأوروبي للهجرة والضوابط على الحدود، والحقوق الإنسانية، وتنفيذ قوانين اللاجئين واللجوء الدولية، إن التحديات التي تجلبها أزمة المهاجرين واللاجئين قد اختبرت القيم والمبادئ الأوروبية في جوهرها، مما جعل العديد من الأوروبيين يشعرون بأن أسلوب حياتهم يتعرض للتهديد.

أمام هذه الوضعية، وانتهاج العديد من الدول الأوروبية سياسة غلق الحدود وعدم فتحها لممرات آمنة للمهاجرين واللاجئين السوريين، نظراً للأعداد الكبيرة المتوافدة نحو الدول الأوروبية دون مراعاة العامل الإنساني، بحجة أن هؤلاء المهاجرين يشكلون تهديداً للأمن القومي الأوروبي والهوية الأوروبية، بل الأكثر من ذلك هو التمييز في اختيار المهاجرين واللاجئين وفق معيار ديني كما حصل في فرنسا من طرف رؤساء البلديات بانتقاء السوريين الذين ينتمون إلى الديانة المسيحية مقارنة بالمسلمين، في حين أن السياسة الألمانية قد اختلفت عن نظيراتها الأوروبية وذلك من خلال انتهاج مقاربة الباب المفتوح أمام المهاجرين واللاجئين السوريين وإدخال العديد من الإصلاحات من أجل تكييف خصوصية البيئة الألمانية من الناحية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية مع طبيعة المهاجر السوري.

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أزمة المهاجرين السوريين ومحاولة فهم فلسفة وأسس المقاربة الألمانية في إدارتها لأزمة المهاجرين السوريين، وكذا استعراض لأهم المواقف والإصلاحات التي تم تبنيها في التعامل مع قضية المهاجرين السوريين.

- الإشكالية:

من خلال ما تقدم نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى نجحت الحكومة الألمانية في إدارة أزمة المهاجرين السوريين؟

- الأسئلة الفرعية:

تتفرع عن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:
ما هي الدوافع والخلفيات التي كانت تقف وراء انتهاج المستشارة الألمانية لسياسة الباب المفتوح لإدارتها أزمة المهاجرين السوريين؟
ما موقف المجتمع الألماني من المقاربة التي انتهجتها الحكومة الألمانية في إدارة أزمة المهاجرين السوريين؟

ما هي أهم الإجراءات والإصلاحات التي تم اتخاذها لمعالجة وإدارة أزمة المهاجرين السوريين؟.
الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات ارتأينا وضع فرضيات كإجابات أولية:
نجحت المقاربة الألمانية بقيادة المستشارة أنجلا ميركل في إدارة أزمة المهاجرين السوريين.
كان وراء انتهاج الحكومة الألمانية لسياسة الباب المفتوح أمام المهاجرين السوريين دافع اقتصادي أكثر ما هو إنساني.

- الإطار الزمني للدراسة:

تم تحديد الإطار الزمني للدراسة (2011-2017) انطلاقاً من انفجار الأزمة السورية والصراع الداخلي بين الأطراف، الأمر الذي أدى إلى هروب ونزوح العديد من السوريين نحو دول أخرى بحثاً عن الأمن، وقد كانت ألمانيا من الدول الأكثر تفاعلاً مع هذه الأزمة الإنسانية للسوريين من خلال الإجراءات التسهيلية التي اتخذتها الحكومة الألمانية للتكفل بالمهاجرين واللاجئين السوريين.

- المناهج:

تحتاج أي دراسة الاعتماد على عدد من المناهج من أجل التقرب أكثر من الموضوع الذي هو محل الدراسة، وقد اعتمدنا في دراستنا على منهج دراسة الحالة، المنهج الوصفي- الاستكشافي، المنهج التحليلي - التفسيري.

أولاً

موقف ألمانيا من أزمة المهاجرين السوريين

جاءت أزمة اللاجئين السوريين في وقت كانت فيه العلاقات متوترة بالفعل في الاتحاد الأوروبي، وذلك على أعقاب الأزمة الاقتصادية اليورو في عام 2009 وما تلاها من آثار "الربيع العربي" في عام 2011 مما تسبب في مزيد من الانقسام بين الدول الأعضاء، كما أدت إحباطات الدول الأعضاء مع حوكمة الاتحاد الأوروبي إلى الرغبة في استعادة السيادة في ظل تنامي ظاهرة العولمة ما خلق نظاماً متشابكاً للاقتصاديات المشتركة، والحدود المفتوحة، وحرية تنقل الأفراد، وتزايد التعددية الثقافية⁽¹⁾، وقد تزايد

الزعة القومية مع اكتساب الأحزاب الشعبوية اليمينية الأرضية في العديد من الدورات الانتخابية، ومبدأ الاتحاد الأوروبي ذاته المتمثل في اتحاد "أقرب إلى أي وقت مضى" بين الدول الأعضاء معرض للخطر في الوقت الذي نبدأ فيه رؤية تضارب ممزق مع اعتراضات متكررة من الدول الأعضاء التي لا ترغب في الامتثال لسياسات الاتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين "الهجرة اللاإرادية"، لقد لفتت أزمة المهاجرين واللاجئين الأوروبيين الانتباه إلى مشكلة متزايدة تحذر من أن جوهر الاتحاد الأوروبي في ورطة ويجب على أوروبا أن تتضافر كدولة واحدة للتضامن والتعامل مع إدارة الهجرة والضوابط الحدودية، والقضايا الإنسانية، والمواقف السيئة للمواطنين تجاه المهاجرين، إذا لم تستطع أوروبا التغلب على هذه التحديات وإذا ما مارست القومية قوتها الكاملة، فهناك تكهنات عن كسر الاتحاد مع إعادة بناء الحدود وإغلاق الدول⁽²⁾، لقد أدى تزايد المهاجرين تدريجياً مع الوضع غير المستقر في سوريا والدول المجاورة إلى استخدام لغة كراهية الأجانب، فكان الملايين من مواطني شمال إفريقيا والشرق الأوسطيين يشقون طريقهم إلى أوروبا، لتعرف هذه الأخيرة زيادة هائلة في عدد المهاجرين بداية جانفي 2015⁽³⁾.

لقد أوجدت أزمة اللاجئين موقفين متضاربين (مؤيد ورافض) بين مختلف الدول الأوروبية، فبينما قبل البعض التحدي رفض آخرون العديد من التسويات والخطط الممكنة للمساعدة في إعادة توزيع المهاجرين، قد يكون سبب ردود الفعل العنيفة هذه هو افتقار الاتحاد الأوروبي لسياسة محددة للتعامل مع ما قد يعتبره "هجرة غير النظامية"⁽⁴⁾.

دفعت الأزمات الخارجية مجتمعة مع الضعف النسبي لمؤسسات الاتحاد الأوروبي بألمانيا إلى احتضان دور قيادي في أوروبا وخارجها في الآونة الأخيرة، حيث اتخذت ألمانيا دور القيادة في إدارة أزمة المهاجرين واللاجئين في أوروبا، فألمانيا اتبعت نمطاً مألوفاً في أخذ زمام المبادرة على سبيل المثال بدأت أنجيلا ميركل Angela Merkel باستقبال أكبر عدد من اللاجئين داخل حدود ألمانيا، بعد ذلك نجحت ألمانيا في إقناع أكبر شركائها لتقاسم العبء سعياً وراء التضامن الأوروبي في مشروع إعادة التوطين من جهة، ومن جهة أخرى قادت ألمانيا الجهود لتوسيع مجال اختصاص الاتحاد الأوروبي في الهجرة، مما أضاف إلى أولوية الاتحاد الأوروبي تأمين الحدود الخارجية مهمة إعادة توطين طالبي اللجوء بتشجيع من ألمانيا⁽⁵⁾، فقد دعت ألمانيا وفرنسا الاتحاد الأوروبي إلى إجبار الدول الأعضاء على وضع حصص إجبارية للاجئين وطالبي اللجوء، وفي هذا الإطار صرحت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل Angela Merkel أن الموقف الفرنسي - الألماني يمثل "تقاسم الواجب ... مبدأ التضامن"، وصرح كذلك الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند François Hollande "يجب أن تكون هناك آلية دائمة وإلزامية" لقبول اللاجئين⁽⁶⁾.

لقد كان وراء انتهاج ألمانيا في إدارتها لأزمة المهاجرين السوريين دافع اقتصادي بالدرجة الأولى، بالنسبة لألمانيا ودون الغوص في الاعتبارات الإنسانية المتمثلة أساساً في ضغوطات المجتمع المدني المحلي والعالمي، فإن أبرز دافع لها من أجل استقبال وقبول عدد كبير من اللاجئين السوريين يتمثل في الدافع الاقتصادي ويتجلى ذلك في النقاط التالية:

- قدر فرانك يورغن وايز Franak Jurgen Wese رئيس المكتب الفدرالي الألماني للهجرة واللاجئين عدد الذين دخلوا عام 2015 هو 50 ألف لاجئ أي ما يمثل نصف إجمالي عدد اللاجئين الذين دخلوا الاتحاد الأوروبي في نفس السنة وأغلب هؤلاء اللاجئين القادمين من سوريا كان عبر تركيا⁽⁷⁾. وعليه؛ كانت السلطات الألمانية مجبرة على التكفل بذلك من خلال زيادة نفقاتها العامة لتغطية متطلبات هؤلاء اللاجئين، فخصصت 8.3 مليار يورو عام 2015 وتخصيص حوالي 14.3 مليار يورو عام 2016 ما شكل نفقات إضافية على الحكومة الألمانية.

- لكن الدافع الاقتصادي يبين لنا أن الفوائد التي ستعود على ألمانيا على المدى المتوسط والبعيد ستكون أكبر من التكاليف التي خصصت للاجئين بل حتى على المستوى القصير كذلك، فمن المتوقع أن ترفع النفقات عن الطلب المحلي بشكل يدفع بالناتج المحلي الخام بنسبة تتراوح بين 0.3% إلى 0.5%⁽⁸⁾، أما على المستويين المتوسط والبعيد فإن من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الألماني هو العامل الديمغرافي الذي ينخفض بسبب انخفاض معدل الخصوبة من جهة، وتزايد شيخوخة السكان من جهة أخرى، الأمر الذي ينعكس سلباً على الاقتصاد الألماني باعتباره من أكبر الاقتصاديات في العالم.

الجدول رقم 01 يوضح توقعات الاتحاد الأوروبي للواقع الديمغرافي لألمانيا لعام 2060

2060	2050	2040	2030	2020	2013	
70.8	74.5	77.7	79.7	80.6	81.3	عدد السكان بالمليون نسمة
54.6	55.5	56.2	59.0	64.0	66.1	القوى العاملة (15-64 سنة)
32.3	31.8	31.2	28.1	23.2	21.0	عدد كبار السن أكثر من 65 سنة
1.63	1.60	1.56	1.51	1.45	1.40	معدل الخصوبة طفل لكل امرأة

- المصدر: هشام داود الغنجة، آمال غالي، "أزمة اللاجئين في أوروبا: بين المصالح الاقتصادية للحكومات والأبعاد الإنسانية للآزمة"، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الأول حول "اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول"، بجامعة اديامان بتركيا، يومي 14/13 ماي 2016، ص 1178.

يوضح الجدول أنه رغم الارتفاع الطفيف المرتقب في معدل الخصوبة (ارتفاع بـ 0.2 طفل للمرأة الواحدة بين سنتي 2013 و 2060)، ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة الألمانية على غرار الدول الأوروبية الأخرى لضبط النمو الديمغرافي السلبي داخل ألمانيا وأغلب دول الاتحاد الأوروبي غير أن هناك بعض الدراسات تثبت العكس.

كما أنه من المتوقع أن ينخفض عدد السكان في ألمانيا بين سنتي 2013 و 2060 بنسبة تقدر بـ 10.5% أي بحوالي 11 مليون نسمة وهو انخفاض كبير يضع ألمانيا في المرتبة الثالثة أوروبا من حيث عدد السكان عام 2060 بعد المملكة المتحدة وفرنسا، أما بالنسبة للقوى العاملة ستعرف انخفاضا معتبرا بين

سنتي 2013 و2060 بـ 11.5٪ أي حوالي 12 مليون نسمة مقابل ارتفاع في نسبة كبار السن آفاق 2060 بـ 11.3٪ أي حوالي 11 مليون نسمة⁽⁹⁾.

وعليه؛ يتضح أن التحدي الديمغرافي هو تحدي استراتيجي لألمانيا، لذلك فإن من الحلول المقترحة للحفاظ على ديناميكية الاقتصاد الألماني هو إدماج أكبر عدد من المهاجرين واللاجئين في سوق العمل وهو الدافع الأساسي الذي تنتهجه ألمانيا، مما يخلق نوعاً من المصلحة بين طرفي المعادلة وعلاقة رابح/رابح بين اللاجئين السوريين والدولة الألمانية.

وفي هذا الإطار أعلنت ألمانيا الاتحادية ممثلة في وزارة خارجيتها وبالتعاون مع المفوضية الأممية عن برنامج القبول الإنساني Humanitarian admission programme إلى توفير الحماية والقبول لـ 5 آلاف مهاجر ولجئ سوري، وحسب وزارة الداخلية الألمانية فقد حددت المقبولين كالاتي⁽¹⁰⁾:

1- المهاجرين واللاجئين السوريين أصحاب الاحتياجات الإنسانية القاهرة.

2- المهاجرين واللاجئين السوريين ممن لهم علاقات التواصل مع ألمانيا.

3- المهاجرين واللاجئين السوريين أصحاب الكفاءات والقدرات.

هذا الإجراء أدى إلى تدفق عدد هائل من اللاجئين السوريين إلى ألمانيا، بالرغم من الاختلاف الثقافي بين المجتمعين؛ وهو اختلاف يحتاج إلى جملة من الإجراءات والسياسات حتى تتمكن من احتواء هؤلاء وفق معادلة "مارس حقوقك والتزم بواجباتك".

ثانياً

مراحل السياسة الألمانية في إدارتها لأزمة المهاجرين السوريين.

منذ عام 2011 إلى 2017 مرت السياسة الألمانية في إدارتها لأزمة المهاجرين واللاجئين السوريين

بمراحلتين:

- المرحلة الأولى مرحلة الترحيب بالمهاجرين واللاجئين:

اتسمت هذه المرحلة بالتوافق العام بين الرأي العام الألماني وبين سياسة اللاجئين المتبعة من قبل أنجيلا ميركل Angela Merkel، ويتضح ذلك من خلال الترحيب باللاجئين السوريين واستقبالهم والعمل على تحويل الملاعب والمراكز المهجورة إلى أماكن تركز اللاجئين السوريين بألمانيا، ومن مؤشرات استجابة الدولة هو اقتطاع حوالي مليار يورو من الميزانية العامة للدولة لإنشاء مراكز سكنية للاجئين السوريين مزودة بالاحتياجات والمستحقات الضرورية، علاوة على توفير ستة مليارات يورو من ميزانية عام 2016 إلى جانب ثلاثة مليارات تم اقتطاعها في وقت لاحق، ويتم توزيعها على الولايات الستة عشر الألمانية كمساعدة تحفيزية لهم لمباشرة المراكز السكنية للسوريين، والعمل كذلك على إدماج الشباب السوري في العمل ليصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع الألماني⁽¹¹⁾.

- المرحلة الثانية سياسة الحد من تدفق اللاجئين السوريين إلى ألمانيا:

تميل السياسة الترحيبية لميركل في هذه الفترة إلى سياسة أكثر حذراً تجاه تواجد السوريين المتزايد على الأراضي الألمانية، ما دفع بميركل إلى القيام بعدة آليات للحد من التدفق السوري مطالبة المجتمع الأوروبي بتقاسم مسؤولية اللاجئين السوريين معها، نتيجة لتزايد أعداد اللاجئين السوريين في ألمانيا وطالبت دول الاتحاد الأوروبي بتغيير سياستهم تجاه اللاجئين ومشاركتها في تحمل مسؤولية استقبال اللاجئين وبحصص عادلة، وذلك من خلال توزيعهم بنسب ومجموعات عادلة بين دول الاتحاد الأوروبي⁽¹²⁾.

إن المتتبع للسياسة الألمانية يرى أن هناك تقليداً قوياً لسياسة الاستمرارية المستندة إلى التجارب والقيم التاريخية، فصنع السياسة الألمانية المضطربة هو مزيج من الاستمرارية والتغيير الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على عمل الإدارة الألمانية.

إن اتخاذ التدابير والإجراءات والحلول السريعة لن يحل مسألة المهاجرين على المدى الطويل، وبالتالي فالسياسات المستدامة طويلة الأجل ستكون ضرورية حتى تتمكن ألمانيا من إدارة مسألة المهاجرين في المستقبل، ومع ذلك فإن هذه السياسات لن توقف تدفق الهجرة بالكامل الأمر الذي جعل المستشارة الألمانية ميركل "محاصرة" بين الضغوطات على المستويين المحلي والدولي.

1- الانتقادات التي واجهت دور المستشارة الألمانية Angela Merkel:

واجه دور النشط Angela Merkel في إدارة الأزمة معارضة قوية من خارج دول الاتحاد الأوروبي ومن داخل ألمانيا مثل الشخصيات السياسية الرئيسية في الحزب الديمقراطي المسيحي ووحدة الحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الاشتراكي الديمقراطي، إضافة إلى معارضة نائب المستشارة سيجمار غابرييل Sigmar Gabriel والرئيس الاتحادي يواكيم جوك Joachim Gauck، فقد عارض الرئيس الفدرالي سياسة المهاجرين التي انتهجتها المستشارة بقوله "إن قلوبنا واسعة ولكن إمكاناتنا محدودة" وحذر من تقسيم البلاد في مسألة المهاجرين، وقد ردت ميركل على المعارضة بالقول "إن مهمة المستشار والحكومة كانت لتنظيم تدفقات الهجرة من أجل تقليل عدد اللاجئين القادمين"⁽¹³⁾ إذا كانت المعارضة الداخلية في ازدياد فقد تلقت سياسة المهاجرين التي اتبعتها أنجيلا ميركل Angela Merkel انتقادات من عواصم أوروبية أخرى، في بداية الأزمة لم تبلغ المستشارة شركاءها في الاتحاد الأوروبي بما في ذلك فرنسا حول سياسة الباب المفتوح الألمانية تجاه اللاجئين⁽¹⁴⁾، وعليه؛ أصبحت المعارضة على المستوى الوطني وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي تصبح عاملاً مقيداً لسياسة ميركل للمهاجرين، وهنا أدخلت ألمانيا ضوابط مؤقتة على الحدود وعلقت اتفاق "شنغن" فيما يتعلق بالحدود المفتوحة، ووفقاً لوزير الداخلية الألماني توماس دي مايزيير Thomas de Maizière كان الهدف من الضوابط هو الحد من تدفقات الهجرة والعودة إلى إجراءات منظمة، فقد أدى هذا الإجراء نوعاً ما إلى الحد من تدفق اللاجئين إلى ألمانيا⁽¹⁵⁾.

في ظل تزايد الانتقادات الداخلية للمستشارة بسبب موقفها وسياستها في إدارة أزمة المهاجرين السوريين، التقت ميركل في نوفمبر 2015 مع أحد أبرز منتقديها هو زعيم الاتحاد المسيحي الاجتماعي

هورست سيهوفر Horst Seehofer من أجل تخفيف حدة الانتقادات داخل الحزب وتمكنوا من إعداد خطة عمل يتم بموجبها إعادة صياغة مسألة المهاجرين بشكل تدريجي، وكانت الأهداف المركزية في المقام الأول هي إدارة تدفق المهاجرين لمكافحة أسباب الهجرة وخفض عدد اللاجئين وثانياً لضمان التكامل⁽¹⁶⁾، كما تم التوصل كذلك إلى حل وسط بين حزب الائتلاف الحاكم وحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الاجتماعي، بحيث أعلنت ألمانيا أنها ستطبق مرة أخرى قواعد دبلن فيما يتعلق باللجوء للاجئين السوريين وكان هذا بمثابة التراجع مقارنة بالقرار الألماني الذي تم اتخاذه بشأن تعليق قواعد دبلن الخاصة بالسوريين، ووفقاً لنظرية الألعاب فإن التقسيمات المحلية قد تؤدي إلى تعزيز موقع المساومة في البلاد على مستوى الاتحاد الأوروبي، علاوة على ذلك قد يؤدي الموقف الألماني المتصلب بالتدرج إلى زيادة تكاليف الدول الأعضاء الأخرى بعدم التوصل إلى اتفاق مع ألمانيا مع تحول ضغط تدفقات المهاجرين نحو الدول الأعضاء الأخرى⁽¹⁷⁾.

لم يكن تحدي إدارة الهجرة وشؤون المهاجرين مسألة سهلة بالنسبة لألمانيا بسبب العبء التاريخي، لذلك شددت أنجيلا ميركل Angela Merkel باستمرار على الوسائل والإجراءات الإيجابية التي تم اتخاذها محلياً وجعلت من المهاجرين سؤالاً وطنياً بهدف حشد الدعم من جميع الجماعات المجتمعية.

ثالثاً

أهم الإصلاحات التي انتهجتها ألمانيا لإدارة أزمة المهاجرين "أزمة اللاجئين السوريين"

سيقدم هذا العنصر لمحة موجزة عن بعض سياسات ألمانيا فيما يتعلق بأزمة اللاجئين الحالية، وتقديم ووصف سياسات اللاجئين والقياسات التي اتخذتها الحكومة الألمانية على المستوى الوطني، وهكذا سيتم تحديد نهج السياسة العامة للإدارة الألمانية كرد فعل للأزمة الحالية.

1- الإصلاحات على المستوى الوطني:

- إجراءات اللجوء الجديدة New Asylum Procedures:

نظراً للعدد الكبير من طلبات اللجوء، قررت الحكومة الألمانية في منتصف عام 2015 رفع المقاييس التي من شأنها تسريع عملية تقديم الطلبات، وكان القصد من هذا إجراء تقليص مدة الطلب والقدرة على رفض طالبي اللجوء بسرعة من ما يسمى ببلدان "البلدان الآمنة" مثل بلدان غرب البلقان "ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا والجبل الأسود وصربيا، وكذلك غانا والسنغال، وعلاوة على ذلك بالنسبة للاجئين من سوريا، وإريتريا، والعراق على سبيل المثال فإن إجراءات قبول طلباتهم قد تم تقليصها وتسريعها من أجل زيادة تحسين إجراءات تقديم الطلبات التي تعالجها الوكالة الاتحادية للهجرة واللاجئين BAMF، كما قررت الحكومة الألمانية تعزيز قوة العمل التابعة لـ BAMF بـ 4000 عضو جديد إضافي من الموظفين⁽¹⁸⁾.

- التكامل والتنمية المالية والاجتماعية والسياسية - Integration, Financial and Socio-political Development

وزاد تمويل اللاجئين وطالبي اللجوء بمليار يورو لعام 2015، بينما تم توفير ستة مليارات يورو لعام 2016 مع هذه التدابير المالية تم زيادة ميزانيات مراكز التوظيف والبرامج التعليمية، وعليه؛ من الممكن أن تساهم هذه الإجراءات من دخول اللاجئين إلى سوق العمل الألماني وبالتالي تعزيز استقلالهم عن نظام الرعاية الألماني، وقررت الحكومة أيضاً تخفيض الفوائد في الحالات التي تم فيها رفض طالبي اللجوء التعاون أو المشاركة في إجراءات الدمج، وتحسين التعاون بين وكالة التوظيف الفيدرالية والمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين BAMF، وزيادة ميزانية وزارة الخارجية بمقدار 400 مليون يورو في السنة، إضافة إلى ذلك قدمت الحكومة أموالاً إضافية في قطاعات مختلفة قد تتأثر بالأزمة على سبيل المثال: الإسكان والرعاية الصحية من أجل استيعاب وموازنة العدد الكبير من اللاجئين الذين وصلوا إلى البلاد⁽¹⁹⁾.

- إعادة ملتمسي اللجوء إلى أوطانهم Repatriation of Asylum Seekers

بدأت الحكومة الألمانية متابعة ترحيل ملتمسي اللجوء من البلقان الذين تم رفض طلبهم مع تخصيص حوافز لدعم وزيادة العودة الطوعية لملتمسي اللجوء على سبيل المثال: المدفوعات النقدية⁽²⁰⁾.

- الحماية الفرعية والحق في جمع شمل الأسرة Subsidiary Protection and Right to Family Reunification

وافقت الحكومة الألمانية في نهاية عام 2015 على تعليق الحق في جمع شمل الأسرة لأولئك الباحثين عن الحماية الذين منحوا حماية فرعية فقط في الوقت الحالي ومن المفترض لاحقاً تطبيق هذا التنظيم الجديد بالإضافة إلى وضع الحماية الفرعية على اللاجئين السوريين ومع ذلك لم يتم تنفيذ ذلك على الإطلاق⁽²¹⁾.

- التعديل الأول على قانون اللجوء الألماني Asylum Package I

في نهاية سبتمبر 2015 قررت ألمانيا إدخال العديد من التغييرات على قانون اللجوء آنذاك الذي دخل حيز التنفيذ في أكتوبر من العام نفسه، وكجزء من هذه التغييرات ما يلي⁽²²⁾:

1- وضعت بعض البلدان في غرب البلقان "ألبانيا وكوسوفو والجبل الأسود" على قائمة البلدان الآمنة وظل طالبو اللجوء من هذه البلدان في مناطق الاستقبال الأولية ومع ذلك يمكن بشكل عام رفض طلب اللجوء من هذه الجنسيات بأنه "لا أساس له من الصحة"، مما يجعل إجراءات التقديم بأكملها أسرع كما يُسمح الآن لطالبي اللجوء بالبقاء في مناطق الاستقبال الأولية حتى ستة أشهر بدلاً من ثلاثة أشهر.

2- لمنع طالبي اللجوء من الاختباء تقرر عدم ترحيل طالبي اللجوء المرفوضين مقدماً، ووافقت الحكومة الألمانية أيضاً على دفع رسوم شهرية إلى كل ولاية من الولايات الاتحادية لكل لاجئ بشرط توزيع هذه الأموال على مجتمعاتهم.

3- أدخلت الحكومة شروطاً في النظام الصحي للسماح باعتماد ما يسمى بالبطاقة الصحية للاجئين على أساس طوعي.

4- وأخيراً تم إجراء تغييرات من أجل تسهيل التكامل يتم منح المتقدمين للجوء الذين لديهم فرص جيدة للحصول على تصريح إقامة من خلال دمجهم في دورات اللغة الألمانية، بالإضافة إلى المساعدة لدخول سوق العمل والوصول إلى أماكن العمل والتدريب الداخلي.

- التعديل الثاني على قانون اللجوء الألماني Asylum Package II:

في بداية فبراير 2016 قررت الحكومة إجراء مزيد من التغييرات على قانون اللجوء الذي دخل حيز التنفيذ في مارس من العام نفسه، وكان أحد الأهداف الرئيسة لحزمة الإجراءات الثانية هو إنشاء العديد من مراكز الاستقبال التي سيتم بناؤها في جميع أنحاء البلاد مع وجود اثنتين منها على الأقل في بافاريا، فيما يتعلق بالحق المحدود بالفعل في إعادة التوحيد قررت الحكومة تعليق هذا الحق لسنتين قادمتين لمن هم تحت الحماية الفرعية⁽²³⁾.

الخاتمة:

لقد كشفت أزمة المهاجرين السوريين عن مدى اختلاف وتضارب السياسات والمواقف الأوروبية تجاه مسألة الهجرة، وهذا راجع بالأساس إلى مصالح واعتبارات كل دولة على حدة، كما كشف في الوقت نفسه عن موقف ألمانيا بخصوص أزمة المهاجرين السوريين الذي كان مختلفاً تماماً عن جيرانها الأوروبيين، فقد تعاملت الحكومة الألمانية مع المسألة بسياسة أكثر ترحيباً بالمهاجر السوري، وذلك يتضح من خلال خطابات المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل Angela Merkel من جهة، وكذا الإجراءات والتسهيلات المعلن عنها وتخفيف القيود، ولكن هذا لم يمنع من وجود معارضة داخلية بشأن المقاربة التي تبنتها الحكومة الألمانية ممثلة في المستشارة، الأمر الذي دفع هذه الأخيرة إلى إعادة النظر في السياسة المتبعة.

ومن بين النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

1- إنّ المقاربة التي انتهجتها ألمانيا في إدارة أزمة المهاجرين السوريين من خلال سياسة الترحيب والباب المفتوح كانت تقف وراءها دوافع اقتصادية أكثر منها اعتبارات إنسانية، خصوصاً في ظل تراجع النمو الديمغرافي من جهة، وحاجة ألمانيا للعمالة المهاجرة من جهة أخرى.

2- كان الموقف الألماني تجاه المهاجرين السوريين أكثر ترحيباً مقارنة بنظيراتها الأوروبية.

3- لقد بادرت الحكومة الألمانية ممثلة في المستشارة أنجيلا ميركل Angela Merkel إلى إدخال عدة إصلاحات لتسهيل مسألة إدماج وتكامل المهاجرين السوريين في المجتمع الألماني.

الهوامش:

(1) Marinella Taoushiani, "Effects of the Syrian Refugee Crisis on the EU: Nationalism on the Rise", (Master's Thesis of Arts in Global Studies, The Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences, Graduate Program in Global Studies, Brandeis University, 2017), P01.

(2) Ibid, P02.

(3) "Migrant crisis: Migration to Europe explained in seven charts", (2016), BBC News, Available at site web 29/07/2018 time 18:12 p.m <https://www.bbc.com/news/world-europe-34131911>.

(4) Veda Elizabeth Beltran, "Xenophobia, Populism, and the Rise of the Far-Right in France and Germany", (Claremont McKenna College Senior Thesis, 2016), P10.

(5) Beverly Crawford, "Moral Leadership or Moral Hazard? Germany's Response to the Refugee crisis and its Impact on European Solidarity", in conference Fortress Europe or E Pluribus Unum? : Multilevel Governance and the Governance of Migration and Asylum in the EU, Date Sep 22- 24, 2016, University of Illinois at Chicago, Sponsored by the European Union Studies Association, the European Union Center, P01.

(6) Kim Willsher and Stephanie Kirchgaessner, (2015) "Germany and France demand binding refugee quotas for EU members", The Guardian, Available at site web 30/07/2018 time 14:57 p.m <https://www.theguardian.com/world/2015/sep/03/germany-france-eu-refugee-quotas-migration-crisis>.

(7) Camel karakas, "economic challenges prospects of the refugee influx, european parliament, european parliamentary research service, 2015, P02.

(8) هشام داود الغنجة، آمال غالي، "أزمة اللاجئين في أوروبا: بين المصالح الاقتصادية للحكومات والأبعاد الإنسانية للآزمة"، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الأول حول "اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول"، بجامعة اديامان بتركيا، يومي 14/13 ماي 2016، ص 1178.

(9) نفس المرجع، ص 1179.

(10) فارس لونيسي، "اللجوء السوري بألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ... معادلة الفرص والتحديات"، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الأول حول اللاجئين السوريين بين الواقع والمأمول يومي 14/13 ماي 2016، جامعة اديامان بتركيا، ص 658.

(11) احمد فتح الله عبد القادر أحمد، "الانعكاسات السياسية لهجرة السوريين لأوروبا"، دراسة بحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، انظر إلى الرابط الالكتروني التالي: يوم 01/ 08/ 2018 على الساعة 18:14 <https://democraticac.de/?p=55280>.

(12) نفس المرجع.

(13) "Statement by Federal Chancellor Angela Merkel to the European Parliament", (2015), Available at site web 31/07/2018 time 15:54 p.m https://www.bundesregierung.de/Content/EN/Reden/2015/2015-10-07-merkel_ep_en.html?nn=709674.

(14) Judy Dempsey, "The Refugee Crisis Should Spur Europe into Action in the Middle East", Available at site web 31/07/2018 time 14:31 p.m <https://www.newsweek.com/refugee-crisis-should-spur-europe-action-middle-east-372640>.

(15) Ibid.

(16) Anne Nykänen, "Merkel, Germany and Europe's Migrant Crisis – Analyzing Domestic-International Synergies in Chancellor Merkel's Policy Framing Process", CEEISA-ISA Conference 22-25 June 2016, University of Tampere, Finland, P13.

(17) Ibid, P13.

(18) Ibid, PP36.37

(19) Anthony Faiola, (2016), "Germany learns how to send back migrants: Pay them The story must be told", The Washington Post, Available at site web 03/08/2018 time 14:44 p.m https://www.washingtonpost.com/world/europe/germany-learns-how-to-send-back-migrants--pay-them/2016/03/19/085dc96-e552-11e5-a9ce-681055c7a05f_story.html.

(20) Claudia Theresia Schmid, op.cit, P37.

(21) Ibid, P37.

(22) Ibid, P38.

⁽²³⁾ Victoria Rietig and Andreas Müller, "The New Reality: Germany Adapts to Its Role as a Major Migrant Magnet", Migration Policy Institute, 2016.